انعكاس برامج الاستثمارات العمومية على المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري (2001* 2014)

د/ عبد الصمد سعودي
د/ بلقاسم سعودي
جامعة المسيلة

الملخص :

عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تصميم استراتيجية بعيدة المدى، من خلال سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة النمو الاقتصادي والتشغيل، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري من خلال بعث مقومات استدامته وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية.

الكلمات المفتاحية: برامج الاستثمارات العمومية، النمو الاقتصادي، التشغيل.

Abstract :

With the period of higher oil prices in the international markets, Algeria designed long-term strategic through fact expenditure policy, which aims to send a dynamic investment to reviving macroeconomic indicators private economic growth and employment, and work to raise efficiency of Algerian economy, according sustainability to the structure with a diverse and balanced in terms of regional and sectoral basis.

Key words ***Public investment programs, Economic growt, Unemployment.***

تمهيد:

عرفت ايرادات الصادرات انتعاشا ماليا لم يسبق له مثيل، مما مهد إلى الشروع في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية تهدف إلى حفز النمو وزيادة التشغيل وكانت خلال الفترة (2001– 2014)، وتمثلت هذه البرامج في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 2004) بمبلغ تجاوز 7 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 2009) بمبلغ مقداره 114 مليار دولار والبرنامج الثالث لتوطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014) بمبلغ 286 مليار دولار، وتهدف السلطات العمومية من خلال البرامج إلى استغلال العائدات النفطية في إحداث تنمية شاملة ومستدامة وتغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة ومحاربة الفقر، إضافة إلى التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف الولايات، كما ركزت على مشاريع تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية بشكل متوازن يسمح بتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية شبه المطلقة للعوائد النفطية.

- **الإشكالية:** من خلال ما تطرقنا إليه، تتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول تقييم برامج الاستثمارات العمومية والآثار التي تحدثها كإنفاق عام على أهداف السياسة الاقتصادية والمعروفة بمتغيرات مربع كالدور السحري، وعليه تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تصاغ في التساؤل التالي:

"**إلى أي مدى ساهمت برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في تحسين متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر للفترة (2001– 2014)؟**"

- **أهمية البحث:** يكتسب البحث أهميته من خلال الوظيفة التي تقوم بها المخططات الاستثمارية العمومية في التنمية الاقتصادية التي تأثر بشكل كبير على المتغيرات الكلية، وهي رهان كبير للاقتصاد الوطني من أجل الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط خاصة في ظل التقارير التي تشير إلى محدودية الاحتياطات النفطية، كما جاء هذا الموضوع من أجل إلقاء الضوء على مدى فعالية البرامج ومدى مساهمتها في تحسين
متغيرات مربع كالدور السحري.
- **الدراسات السابقة**

(وليد عبد الحميد عايب، 2010):[1] اهتمت هذه الدراسة بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ومن بين ما استنتجه الباحث أن تسطير الدولة للبرامج التنموية في بداية الألفية الثالثة بسياسة انفاقية توسعية، ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم، كما أثبتت الدراسة القيمة المتدنية لمضاعف الإنفاق العام

التي حددها الباحث ب " " 0.370 وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الانتاجي وعدم هيكلته ووجود تسربات كبيرة في الدخل، اعتمدنا على هذه الدراسة من لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال العشرية الأولي للقرن الحالي في الجزائر.

- **(الأبحاث المقدمة في المؤتمر الدولي، 2013):**[2] تناولت هذه البحوث مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمارات العامة في الجزائر؛ وخرج المؤتمر بالعديد من التوصيات أهمها، ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار، وبقدرات الإنجاز الوطنية، وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول الى الكفاءة التخصيصية للاستثمار واعتماد الرشادة الاقتصادية والمالية في اختيار مشاريع البنية الأساسية، واعتماد البرامج التنموية المختلفة وتوزيعها بما يحقق التوازن الجهوي، وتنويع الاستراتيجية التشغيلية بين القطاعات : العام، الخاص، لرفع معدلات التشغيل الإنتاجي وتخفيض مستويات البطالة.

❖ **هيكل البحث:**

الجانب النظري: برامج الاستثمار العمومية في الجزائر (2001-2014)

الجانب التطبيقي: تحليل أداء البرامج من خلال مربع كالدور(2001/2014)

الجانب النظري: برامج الاستثمار العمومية في الجزائر (2001-2014)

تعد هذه البرامج الاستثمارية ذات طابع كينزي قائمة على التوسع في السياسة المالية، حيث لم يسبق لها مثيل من قبل في الجزائر، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك خلال طول الفترة من 2001 إلى 2014؛ وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

1- تعريف برنامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2004): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001 2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم26 أفريل 2001بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6%؛ ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة[3].

الجدول (1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية(مليار دج)	نسبة المبالغ %
2001	205,40	39,10
2002	185,90	35,41
2003	113,20	21,56
2004	20,50	3,90
المجموع	525	100

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الشكل (1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.

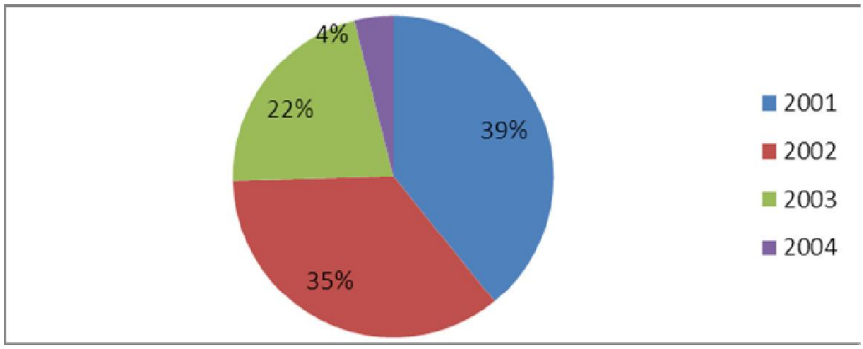

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية للبرنامج، ومن جهة أخرى التعجيل في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني.

- **أهداف برنامج الانعاش الاقتصادي:** يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[4]
  - تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
  - فك العزلة عن المناطق النائية؛
  - إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
  - تطوير المنشآت الصحية؛
  - تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
  - إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
  - تطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
  - توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
  - توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛

- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.

2- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009): يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية؛ شهدت 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل2005 بمخصصات قدرها4203 مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار دولار[5].

- **أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:** يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:[6]

- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصاديا اثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم المارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى

التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها لدور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

- **مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009):** تميز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تطور واضح فيما يتعلق بالجانب المالي، وقد تمحور هذا الأخير حول خمس محاور أساسية نبرزها كما يلي:

الجدول (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

القطاعات	المبالغ المخصصة (مليار دج)	النسبة(%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08
تطوير الخدمات العمومية	203,9	04,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

الشكل (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

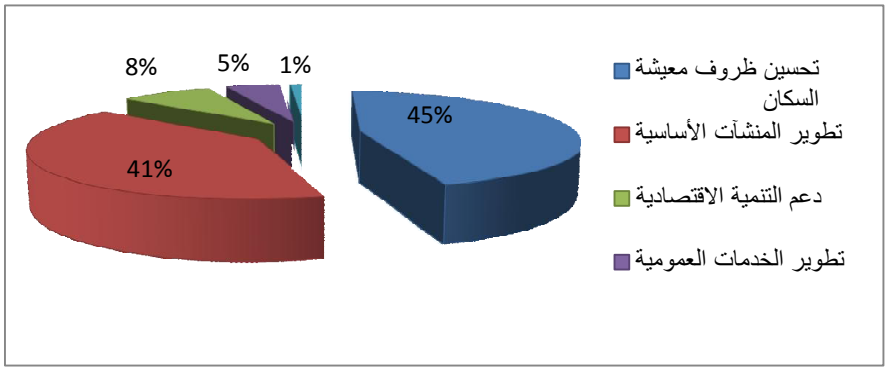

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

من الشكل نلاحظ أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية، خلال تمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، القطاع الصحي وقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية، كذلك دعم التنمية الاقتصادية متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق.

3- تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014): خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات المقبلة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى ألآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج وتمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء.

- **أهداف وخصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):** يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[7]
  - تخفيض البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛
  - دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.
  - فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم.
  - تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
  - دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
  - مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه واستكمال المشاريع الجارية.
  - الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
  - المواصلة في تحسين الخدمات العامة.
  - النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي.
  - النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
  - تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
  - تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
  - تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
  - مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
  - تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
  - تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

- **مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):** وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:[8]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

الجدول (3): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

القطاعات	المبالغ مليار دج	%
1-التنمية البشرية: -التربية الوطنية والتعليم العالي. - السكن والصحة والمياه. التضامن والشؤون الدينية. - الرياضة والمجاهدين والتجارة.	10122	49.5
2- المنشآت القاعدية الأساسية: - الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات. - النقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	31.5
3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: -العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
4- التنمية الاقتصادية -الملاحة والصيد البحري. -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	1566	7.7
5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.**

الشكل (3): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

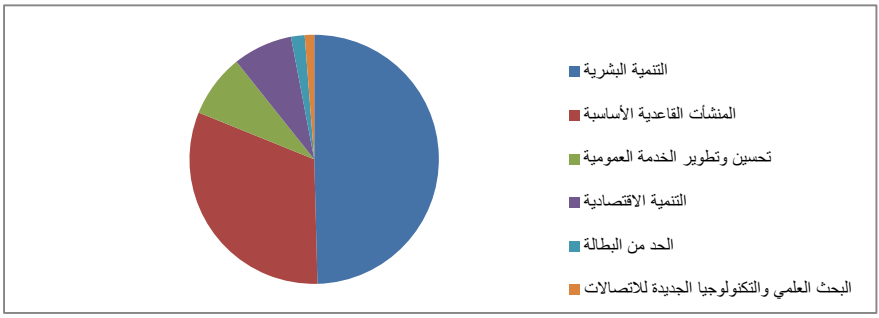

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

انطلاقا من الجدول ونلاحظ اعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، وظهر ذلك جليا على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت% 49.5 من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي، والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر ب 10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة % 31,5 وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري، وذلك ما يقدر ب 6448مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين81% وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي؛ إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

الجانب التطبيقي: تحليل أداء البرامج من خلال مربع كالدور(2014/2001)

لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة، والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك ارتأينا تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل ورسم مربع كالدور السحري لكل سنة كما يلي:

1- تحليل أداء برنامج الانعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2001-2004)

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (4): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2001- 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي%	4.6	4.7	6.9	5.2
معدل البطالة%	27.3	25.66	23.72	17.65

معدل التضخم%	4.20	1.40	4.30	4.0
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	12.9	7.7	13.0	13.0

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2005.

الشكل (4): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2001– 2004)

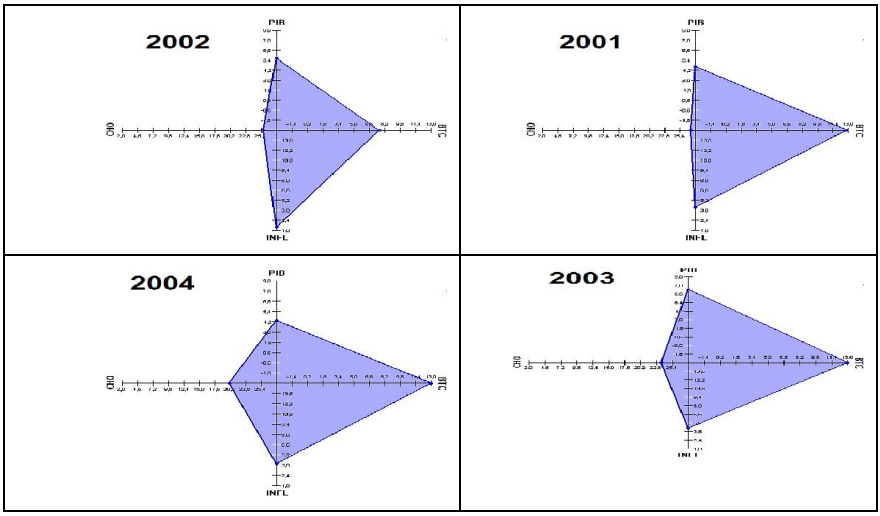

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج الانعاش الاقتصادي (2001– 2004) كالتالي:

نلاحظ في هذه الفترة بان المربع قد اتسع بشكل كبير على جهة اليمين، أي زيادة كبيرة في جهة رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في صادرات المحروقات خاصة من عوائد البترول، وتعد سنة 2002 أقل سنة في زيادة حيث لم تتجاوز الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات 7.7%؛ أما من ناحية البطالة فنلاحظ الانخفاض المحسوس في معدلاتها وهو ما يفسر الاتساع التدريجي للمربع على جهة اليمين ولو بشكل تدريجي حيث انتقل من 27.3 سنة 2001 ليصل 17.65% سنة 2004 وهي الأفضل لهذا المتغير؛ وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب من خلال صعود المربع وانخفاضه وتعد سنة 2001 الأسوء لمعدلات النمو وأفضل نتيجة تم تحقيقها سنة 2003 بمعدل 6.9%، أما فيما يخص التضخم فبشكل عام يمكن القول انها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية، وكانت سنة 2003 الأكثر تضخما بسبب معدلات النمو الكبيرة.

2- تحليل أداء البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2005-2009)

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (5): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005- 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي%	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.4	1.7	3.7	4.9	5.7
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	20.5	24.3	22.5	19.9	0.3

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2009.

الشكل (5): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2005- 2009)

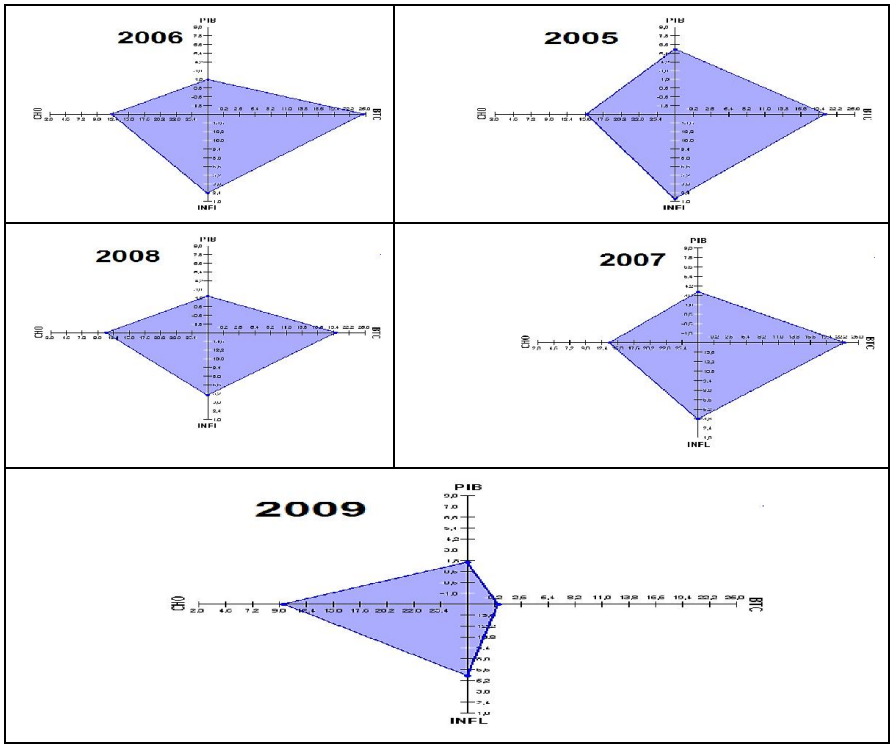

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) كالتالي:

تعتبر هذه الفترة الأفضل للأداء الاقتصادي، حيث نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المربع، وذلك من خلال الاتساع في جميع الجهات الأربعة، وهذا يعني تحسن المؤشرات الاقتصادية في آن واحد، بالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات نلاحظ الاستمرار في تحسن هذا المؤشر كدلالة على تحسن صادرات المحروقات بالرغم من التوسع في الواردات الذي عرفته المرحلة عدا سنة 2009 التي عقبت الأزمة العالمية وساهمت في انخفاض أسعار المحروقات وبقاء مستوى الواردات وبالتالي انخفض هذا المؤشر إلى 0.3% كأقل مستوى منذ مطلع الألفية؛ أما من ناحية البطالة فنلاحظ التوسع وهو دلالة على تحسن هذا المؤشر بسبب انخفاض معدلات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب من خلال صعود المربع وانخفاضه وتعد سنة 2005 الأفضل لمعدلات النمو أسوء نتيجة تم تحقيقها سنة 2009 بمعدل 1.6%، بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات؛ أما فيما يخص التضخم فبشكل عام يمكن القول انها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية عدا سنة 2009 وصل المعدل ل 5.7% بسبب بعض الضرائب التي فرضت في الاقتصاد الجزائري.

يمكن القول أن هذه الفترة كانت أفضل من الفترة السابقة حيث تحسنت جميع المؤشرات، وتعتبر سنة 2009 هي الأسوء خلال البرنامج، بسبب الأزمة وتداعيتها على مداخيل الصادرات والتأثير على معدلات النمو في قطاع المحروقات.

3- تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2010-2014)

للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (6): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2010- 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.9	4.5	8.9	2.8	2.9
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	7.6	8.9	6.0	0.4	4.3 -

المصدر: **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2014.

الشكل (6): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2010- 2014)

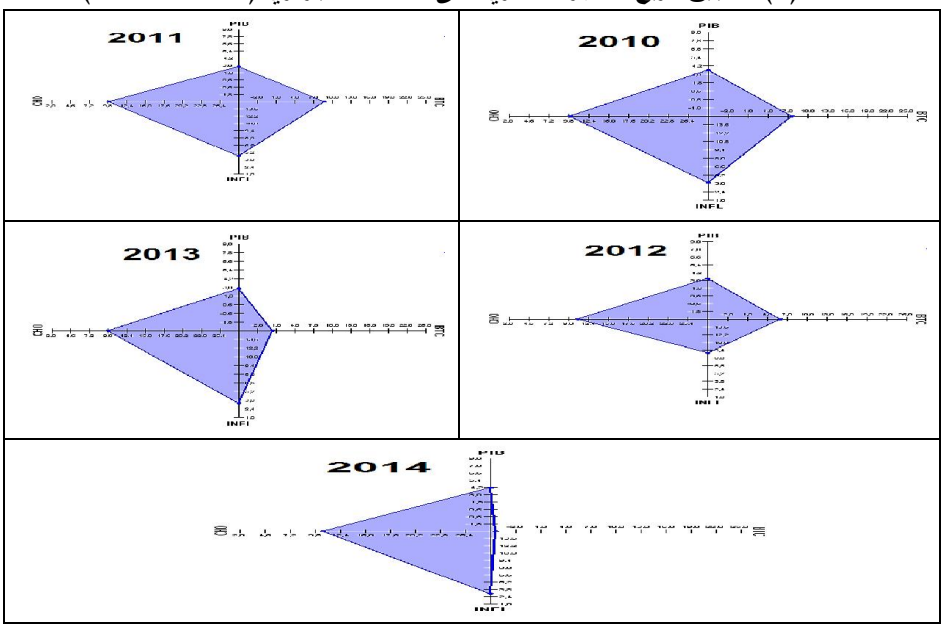

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) كالتالي:

نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يتراجع إلا أن عاد إلى شكله الثلاثي في سنة 2014 التي تعد السنة الأضعف باستعمال تحليل مربع كالدور السحري، وذلك من خلال انكماش في جهة توازن المدفوعات، بالرغم من تحسن أسعار المحروقات والسبب الرئيسي هو الزيادة الكبيرة في الواردات التي وصلت سنة 2014 أكثر من 55 مليار دولار، مما جعل هذا المؤشر سلبي بمقدار – 4.3%؛ أما من جهة معدلات البطالة فنلاحظ الاستقرار وبقاء الشكل على حاله كون معدلات البطالة استقرت في متوسط 10% خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي استمرت في تحقيقها معدلات متذبذبة كنتيجة في تراجع معدل نمو قطاع المحروقات، وبلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة 3.3%؛ أما فيما يخص التضخم فيمكن القول أن بنك الجزائر استطاع بشكل كبير التحكم فيه من خلال استهدافه عند معدل 4% ويبقى التضخم المستورد أكثر أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري.

وبشكل عام يمكن القول أن هذه الفترة كانت أقل أداء من الفترة السابقة حيث ارتفعت الواردات بشكل كبير، وتعتبر سنة 2014 هي الأسوء خلال برنامج توطيد النمو للاقتصاد الجزائري.

الاقتراحات والتوصيات

- ✓ ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، لأننا لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز، ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية والتي تعد حجر الزاوية في الحكم الراشد، ويتطلب الاصلاح الفعال التزاما سياسيا ينبغي أن يواجه الفساد بجدية وحزم ولا يتساهل مع أي كان.
- ✓ الانتقال إلى الأسلوب الحديث في إعداد الموازنات القطاعية والعامة باعتماد الميزانيات الموجهة بالنتائج، وترشيد الإنفاق العام في إطار المعايير الأدائية والرقابة الدولية، واحتسابها على أساس السعر الحقيقي لبرميل النفط.
- ✓ إعداد خطة عامة بأهدافها الاستراتيجية العامة ومعاييرها الأدائية، ومؤشراتها القياسية الدورية، وتفاصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في إطار تنمية فروع القطاعات الإنتاجية، وتصحيح الاختلالات الداخلية، واحتواء حالة الإغراق الحالية للاقتصاد الوطني بالواردات، وإعادة النظر في السياسة الخاصة بإدارة قطاع التجارة الخارجية وقطاع الجمارك باستعمال الوسائل المتعلقة بالرقابة على الجودة والالتزام بالمواصفات الدولية والمعايير الصحية، وغيرها، والحد من اقتصاديات التهريب.

الهوامش :

[1] الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية– مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

[2] تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11– 12 مارس 2013.

[3] نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، 2013، ص 46.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003، ص 17.

[5] عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 7.

[6] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 5.

[7] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010–2014.